

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أحكام المادة 17 من القانون التنظيمي المذكور، التي تنص على تخصيص المجلس المعني جلسة أو جلسات عمومية لمناقشة مضمون التقرير داخل أجل لا يتعدى أسبوعين من تاريخ إيداعه لدى مكتب المجلس.

وقبل الشروع في جدول الأعمال، أحيل الكلمة للسيد الأمين لتلاوة نص الطلب الوارد على مكتب المجلس ولأئحة الموقعين عليه، مع إحاطة المجلس بما استجد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

نص الإعلان:

"توصل مكتب مجلس المستشارين بطلب موقع من طرف 89 عضوا من أعضائه، يرمي إلى جمع البرلمان في دورة استثنائية من أجل مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، وفيما يلي لأئحة بأساء السيدات والسادة المستشارين الموقعين على الطلب، مرتبة كما وردت على مكتب المجلس:

عبد العزيز بنعزوز، أمال العمري، خديجة الزومي، عبد الحميد فاتحي، محمد البكوري، عبد القادر سلامة، محمد عيو، محمد القندوسي، الحسن أدعي، محمد الرزمة، محمد ابا حيني، جمال الدين العكروود، عبد العزيز بوهودود، العربي المحرشي، محمد الشيخ بيد الله، أحمد تويزي، عبد السلام بلقشور، عبد الكريم الهمس، محمد مكيف، محمد الجمالي، محمد احميدي، ابراهيم اشكيلى، البراكات عادل، فاطمة أيت موسى، لحو المربوح، الحبيب بن الطالب، أحمد الإدريسي، عبد الرحيم الكيملي، نجاة كبير، عبد الإلاه المهاجري، حميد قبيزة، العربي الهرامي، مصطفى الخلفوي، الحسين مخلص، حسن بلمقدم، مولاي عبد الرحيم الكامل، مبارك السباعي، حميد كوكسوس، المهدي عثمان، أحمد شد، عبد الرحمان الإدريسي، مولاي ادريس العلوي الحسني، عزيز ممدب، يحفظه بنبارك، الطيب البقالي، سيدي صلوح الجماني، سيد المختار الجماني، محمد علمي، عبد الوهاب بلققيه، مولود السقوق، المختار صواب، أبو بكر اعبيد، أحمد بولون، رشيد المنياري، عز الدين زكري، محمد حيتوم، محمد زروال، وفاء القاضي، فاطمة الزهراء اليحياوي، ثريا لحرش، حيسان عبد الحق، الكساب رجا، الصادي المبارك، امبارك حمية، يوسف محيي، عبد الإلاه حفطي، نائلة مية التازي، العربي العرائشي، عبد الحميد الصوري، عبد الكريم مهدي، عمر مورو، نبيل شيخي، علي العسري، عبد العلي حامي الدين، عبد الكريم لهوايشري، عبد الإلاه الخلوطي، عبد الصمد مريمي، كريمة أفيلال، محمد البشير العبدلاوي، امبارك جميلي، أمال ميصرة، عبد اللطيف أعمو، عدي

محضر الجلسة السابعة والسبعين

التاريخ: الإثنين 14 جادى الآخر 1438 (13 مارس 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

خير ما نفتح به أشغال هذه الدورة الاستثنائية آيات بنات من الذكر الحكيم، يتلوها على مسامعنا المقرئ الكريم السي عبد الكريم باقي الله.

المقرئ السيد عبد الكريم باقي الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم.

لله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح، المصباح في زجاجه، الزجاجه كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زبوة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء، ويضرب الله الأمثال للمتقين والله يكلم من يشاء من عباده، ويضرب الله الأمثال للمتقين، والله يكل من يشاء من عباده، والله العظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله العظيم.

جازاك الله بكل خير.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

يطلب من 89 عضوا منتبين لكافة الفرق والمجموعات التي يتشكل منها مجلس المستشارين، تنعقد هذه الدورة الاستثنائية طبقا لأحكام الفصل 66 من الدستور، والمادة الخامسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

ويتضمن جدول أعمالها تقديم ومناقشة مضمون تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، وهو التقرير الذي أعدته اللجنة النيابية لتقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين، طبقا لأحكام الفصل 67 من الدستور والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

إن السياق العام الذي تشكلت فيه هذه اللجنة تميز بدخول بلادنا في عهد دستوري جديد، تضمن مقتضيات دستورية متقدمة، أكدت على تعزيز مبادئ الحكامة وإعمال آلياتها وربط المسؤولية بالمحاسبة، بالإضافة إلى تعزيز وتقوية الوظيفة الرقابية للبرلمان، وفي مقدمتها اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

كما تميز هذا السياق كذلك بتزايد الاهتمام المجتمعي المشترك بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين ومكونة هامة من المجتمع المدني بموضوع الصندوق المغربي للتقاعد والأنظمة التي يسيروها، خاصة عقب اعتماد الإصلاح المقياسي الأخير الذي جاءت به الحكومة وعدم توفيقها في إيجاد أرضية توافقية حوله مع شركائها الاجتماعيين.

ولأن الموضوع كان محط خلاف بين الحكومة وبين جل المركزيات النقابية وفرق المعارضة بمجلس المستشارين، بادرت هذه الفرق والمجموعات مجتمعة إلى جمع توقيعات قصد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول العوامل والأسباب الحقيقية التي تقف وراء أزمة الصندوق المغربي للتقاعد، وتحديد وجود اختلالات بنظام المعاشات المدنية من عدمها وبالتبعية تحديد المسؤوليات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

بعد تشكيل اللجنة وانتخاب رئيسها وأعضاء مكتبها في أول اجتماع لها، شرعت في عملها، حيث قررت في ثاني اجتماع لها تحديد منهجية عملها وحصر القضايا والمحاور التي شملتها الأسئلة التي تم إدراجها في المراسلات التي وجهت إلى المسؤولين السياسيين والإداريين الذين تعاقبوا على تسيير الصندوق المغربي للتقاعد وكل من كانت له علاقة بالصندوق، وحصر لأئحة البيانات والوثائق التي ستعتمدها في عملها للوقوف على حقيقة ما جرى.

وتشمل هذه اللائحة الدراسات والنصوص القانونية والوثائق المحاسبية المتوصل بها من عدد من المؤسسات العامة والخاصة، بناء على مراسلات موجهة للجهات المعنية، وكذا العروض والوثائق المقدمة أثناء جلسات الاستماع.

كما اعتمدت اللجنة عقد جلسات الاستماع، حيث تقرر من خلالها الاستماع للمسؤولين السياسيين والإداريين الحاليين الذين لهم علاقة مباشرة بالصندوق المغربي للتقاعد:

- السيد رئيس الحكومة، بصفته رئيسا للمجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد؛
- السيد وزير الاقتصاد والمالية؛
- السيد وزير الداخلية؛
- السيد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛
- السيد مدير الصندوق المغربي للتقاعد؛
- السيد مدير الميزانية بوزارة المالية؛

شجري، عبد السلام البار، النعم ميارة، محمد عدال، عائشة أيتعلا، عبد الرحيم اطمي، وأخيرا سعيد زهير".

كما توصل، السيد الرئيس، المجلس بكتاب من السيد رئيس الحكومة يتعلق بنتيجة الانتخاب الجزئي للماء مقعد شاغر بمجلس المستشارين الجرى يوم 23 فبراير 2017، والذي أسفر عن انتخاب السيد محمد ريجان عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برسم الهيئة الناجبة لممثلي غرف الصناعة التقليدية لجهة بني ملال-خنيفرة والدار البيضاء-سطات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

وأحيط المجلس الموقر علما بأنه طبقا لقرار المكتب، سيعقد المجلس جلسيتين عامتين لتقديم ومناقشة مضمون هذا التقرير: الجلسة الأولى هي التي يعقدها المجلس اللحظة، وستخصص لتقديم التقرير، فيما ستعقد جلسة ثانية بعد يوم غد، الأربعاء 15 من الشهر الجاري، على الساعة الحادية عشر صباحا، وستخصص لمناقشة مضمون التقرير.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد مقرر اللجنة، أود أن أقدم باسمكم جميعا بجزيل الشكر والتقدير لكافة السيدات والسادة أعضاء اللجنة، لجنة تقصي الحقائق على المجهودات الكبيرة التي بذلوها في سبيل القيام بجمع المعلومات لإنجاز التقرير المرفوع إلى مجلسنا الموقر.

وأقدم كذلك بالشكر الجزيل لأطر وموظفي المجلس الذين رافقوا اللجنة طيلة أطوار أشغالها.

كما أنهي إلى علمكم بأن التقرير سيوزع على كافة عضوات وأعضاء المجلس مباشرة بعد انتهاء السيد المقرر من تقديمه.

والآن أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الموقرة، المستشار المحترم السيد عدي شجري، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عدي شجري، مقرر لجنة تقصي الحقائق:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة، والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف، باسم الأخوات والإخوة أعضاء لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، أن أقدم أمام هذا المجلس الموقر ملخصا للتقرير الذي أعدته اللجنة، والذي سيتم توزيعه على مختلف الفرق والمجموعات المكونة لمجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

على المستوى الواقعي:

تمثلت الصعوبات والعراقيل التي واجهت لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد بالأساس في عدم تجاوب بعض المسؤولين السياسيين والإداريين معها، من خلال تحفظ بعض المستجوبين عن الإجابة عن تساؤلات السادة أعضاء اللجنة خلال جلسات الاستماع، رغم أدائهم للقسم وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي المنظم لعمل لجان تقصي الحقائق.

كما أن تسريب بعض مضامين جلسة الاستماع للسيد عبد الإله ابن كيران، رئيس المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد، أرحى بظلاله على عمل اللجنة، بحيث اضطرت إلى إعداد تقرير في الموضوع، وإحالة على رئاسة المجلس، طبقا لما تنص عليه المادة 15 من القانون التنظيمي السالف الذكر.

ورغم مجمل الصعوبات والظروف غير المواتية التي اشتغلت في ظلها اللجنة، فقد توصلت من خلال فحص التقارير والوثائق ومداولات جلسات الاستماع إلى حقائق في صيغة الخلاصات والاستنتاجات التالية:

الخلاصة الأولى: الارتباك الذي شاب مسار الصندوق المغربي للتقاعد، حيث تم تجميده كمؤسسة عمومية منذ 1958 إلى غاية تاريخ إعادة هيكلته سنة 1996، والذي ترتب عنه فقدان الاستقلال المالي للصندوق، واستحواد الدولة على تدبير أنظمة المعاشات، والخلط الذي نجم عنه محاسباتيا بعد تحويله إلى مجرد مصلحة تابعة لهيكل وزارة المالية؛

الخلاصة الثانية: الخروقات القانونية المتمثلة في:

أ- التسيبقات الممنوحة لنظام المعاشات العسكرية والأنظمة غير المساهمة من فائض نظام المعاشات المدنية، في غياب رصيد احتياطي للمعاشات العسكرية؛

ب- منح معاشات بدون سند قانوني ومعاشات أخرى تخوم حولها شبهات.

الخلاصة الثالثة: اتخاذ قرارات سياسية وإدارية أثرت على مسار الصندوق عبر إصلاحات ترفيعية، دون القيام بدراسات أكتوارية ولا رؤية استشرافية، ودون دراسة الآثار المالية لكل إجراء، ويتجلى هذا في:

أ- عدم تنصيب القانون المنظم للمعاشات المدنية لسنة 1971، على مساهمة الدولة بحصتها كمشغل، والتي كانت محددة في 12%، طبقا لمقتضيات القرار الوزاري المؤرخ في 15 دجنبر 1951؛

ب- إصلاح 1990 الذي وسع وعاء احتساب المعاش ليشمل جزء من التعويضات القارة؛

ج- إصلاح 1997 الذي وسع هذا الوعاء ليشمل ما تبقى من التعويضات القارة؛

د- إصلاح 2004 الذي رفع المساهمات من 14% إلى 20% على ثلاث سنوات؛

- السيد مدير المنشآت العامة والخوصصة بوزارة المالية؛

- السيد رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛

- السادة أعضاء المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد ممثلي المنخرطين والمتقاعدين.

كما تم الاستماع لبعض المسؤولين السياسيين والإداريين السابقين الذين تعاقبوا على تدبير ملف نظام المعاشات المدنية، وخصوصا:

- السيد فتح الله ولعلو، وزير الاقتصاد والمالية السابق؛

- السيد محمد بندريس، المدير السابق للصندوق المغربي للتقاعد؛

- السيد التهامي البركي، المدير السابق لمديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية.

وفي هذا الصدد، تم توجيه 30 رسالة طلب عقد جلسة استماع، و24 طلب تزويد اللجنة بالوثائق اللازمة، وثلاث طلبات لانتداب مفوض قضائي للقيام بإجراءات التبليغ. كما تم توجيه مراسلة لرئاسة المجلس تتعلق بطلب إجراء تدقيق للصندوق المغربي للتقاعد من طرف المجلس الأعلى للحسابات.

وتجدر الإشارة، إلى أن اللجنة قامت بتوثيق جميع أعمالها من خلال تحرير محاضر مفصلة وأخرى مختصرة بخصوص كل اجتماعاتها، بالإضافة إلى التسجيل بالصوت والصورة لكل أعمالها: (20 قرصا مدججا، بالصوت والصورة، وبطاقة ذاكرة تتضمن كل التسجيلات الصوتية). وعلى العموم، بلغ الغلاف الزمني لاشتغال اللجنة 79 ساعة و28 دقيقة، موزعة على 37 اجتماعا، 20 منها خاصة بجلسات الاستماع، دون احتساب الوقت الذي استغرقته عملية فحص الرصيد الوثائقي والتقرير واللقاءات مع الخبراء ومدة صياغة التقرير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

لقد واجهت اللجنة أثناء القيام بعملها بعض الصعوبات والعراقيل، سواء على المستوى القانوني أو الواقعي.

فعلى المستوى القانوني:

بعد 07 أكتوبر 2016، تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية، اصطدمت اللجنة بواقع حكومة تصريف الأعمال والجدل الذي رافقه بين البرلمان والحكومة، بحيث امتنع عدد من المسؤولين السياسيين عن الحضور لجلسات الاستماع، وهو الأمر الذي دفع باللجنة في أكثر من مناسبة إلى تفعيل مقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 085.13 يتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، التي تنص على توجيه الدعوة للأشخاص المراد الاستماع إليهم عن طريق المفوض القضائي.

وعلى خلفية هذا الجدل القانوني، لم تتمكن اللجنة من التقدم في أشغالها بالشكل المطلوب، وتم إهدار زمن ثمين كان بالإمكان أن يستغل بطريقة أفضل.

التوصية الأولى: على الدولة أداء ما بذمتها من متأخرات مستحقة لفائدة نظام المعاشات المدنية، مع احتساب الفوائد والتسبيقات المحولة لنظام المعاشات العسكرية من فائض نظام المعاشات المدنية؛

التوصية الثانية: تحديد حجم هذه المتأخرات في إطار الحوار الاجتماعي، بناء على السيناريوهات المقترحة؛

التوصية الثالثة: تجسيد الإصلاح المقياسي والرجوع إلى تفعيل توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد مباشرة الإصلاح الشمولي؛

التوصية الرابعة: تطوير الحكامة بالصدوق المغربي للتقاعد، وخاصة في الجوانب المتعلقة بـ:

أ- ضمان استقلالية الصدوق؛

ب- ضبط صدقية البيانات المتعلقة بانحرافات الموظفين مع الخزينة العامة في كل مستوياتها، مركزيا وجمهويا ومحليا؛

ج- مراجعة النصوص المتعلقة بالمحفظة المالية بما يضمن تنوع الاستثمارات ويحفظ من المخاطر التي قد تهدد التوازنات المالية للنظام.

التوصية الخامسة: إحداث نظام خاص بالتعويضات العائلية، يمول من طرف الدولة على غرار الأنظمة غير المساهمة؛

التوصية السادسة: مراجعة نسبة المساهمة فيما بين الدولة المشغل والمنخرطين بما يتلاءم والمبادئ الدولية، الثلثين مقابل الثلث؛

التوصية السابعة: تسجيل المقر الرئيسي للصدوق المغربي للتقاعد الكائن بشارع العرعار بجي الرياض بالرباط، ضمن استثمارات وأسهم نظام المعاشات المدنية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

ختاما، تود اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول الصدوق المغربي للتقاعد، وهي تضع بين أيدي مجلس المستشارين هذا التقرير، أن تعبر عن أملها في أن تؤخذ خلاصاتها وتوصياتها بعين الاعتبار.

في هذا الإطار، لا يسعني، وأنا أتلو هذا التقرير، وباسم رئيس اللجنة، إلا أن أنوه بالسادة أعضاء اللجنة الذين لم يتوانوا في بذل مجهودات كبيرة بتفان ومسؤولية، إضافة إلى أجواء التعاون والانسجام التي سادت أشغالها في كل مراحل عملها وعلى جميع المستويات، مما أدى إلى تبني تقريرها بالإجماع.

كما ننوه بطاقتها الإدارية، الذي واكب أعمالها بالتزام ومسؤولية. ولا يفوت أعضاء اللجنة أن يتقدموا بشكرهم الخاص إلى رئاسة ومكتب المجلس وأمينه العام، على تعاونهم وتوفيرهم للأجواء الملائمة للعمل من خلال الوسائل والإمكانيات التي تم وضعها رهن إشارتهم لإنجاز مهمتهم الرقابية.

شكرا على إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هـ- الإصلاح المقياسي الحالي لسنة 2016.

الخلاصة الرابعة: تجاوز عمل اللجنة التقنية والوطنية من خلال اعتماد الإصلاح المقياسي لسنة 2016 دون الرجوع إلى توصياتها الرامية إلى تبني إصلاح شمولي لأنظمة التقاعد؛

الخلاصة الخامسة: إخفاء الحكومات المتعاقبة للقيمة الحقيقية للديون المستحقة على الدولة لفائدة نظام المعاشات المدنية على الشركاء الاجتماعيين وعلى الرأي العام الوطني، مما أضر كثيرا بسير مفاوضات الحوار الاجتماعي، وحال دون الوصول إلى أرضية توافقية في الموضوع؛

الخلاصة السادسة: عدم احتساب الفوائد المستحقة على متأخرات الدولة تجاه نظام المعاشات المدنية؛

الخلاصة السابعة: عدم واقعية الحياد المالي لعملية المغادرة الطوعية لسنة 2005، تجاه نظام المعاشات المدنية على اعتبار أن اللجنة التي عُهد إليها بتقييم الانعكاس المالي لهذه العملية اعتمدت على لائحة للمستفيدين منها، تضم 38763 موظفا، في حين أن العدد الحقيقي الذي استفاد من هذه العملية أكبر من ذلك بـ 1244 موظفا، إضافة إلى صعوبة تدقيق وحصر هذه الآثار إلا بعد وفاة جميع المستفيدين منها وذوي حقوقهم في أفق سنة 2063؛

الخلاصة الثامنة: ضعف مردودية المحفظة المالية بسبب تقييد جزء كبير من استثماراتها في سندات الخزينة، بحجة مردوديتها المضمونة بموجب القرار الوزاري رقم 1253-97 المتعلق بتسيير الأرصدة الاحتياطية؛

الخلاصة التاسعة: إشكالات مرتبطة بحكامة تدبير الصدوق المغربي للتقاعد للأنظمة التي يسيرها، تتجلى أساسا فيما يلي:

أ- غياب الفصل بين الأنظمة التي يديرها من خلال الخلط بينها محاسباتيا؛

ب- تعدد المتدخلين في تدبير أنظمة التقاعد، وهيمنة وزارة المالية من خلال ترأسها للجان الحكامة بالمجلس الإداري للصدوق المغربي للتقاعد؛

ج- غياب آليات القيادة واليقظة لتتبع التوقعات والمخاطر التي قد تهدد التوازنات المالية لنظام المعاشات المدنية؛

الخلاصة العاشرة: ثقل الكلفة المالية الناتجة عن تأخير الإصلاح المقياسي والشمولي، علما أن بؤادر اختلال توازنات مالية أنظمة التقاعد ظهرت منذ 1994؛

الخلاصة الحادية عشر: عدم توفر الصدوق المغربي للتقاعد على البيانات والأرقام الموجودة لدى الخزينة العامة للمملكة فيما يتعلق بمساهمات المنخرطين، وغياب آليات لتتبع صدقية هذه الأرقام والبيانات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

على ضوء هذه الاختلالات المسجلة، وبناء على الخلاصات والاستنتاجات المشار إليها، تبرز أسئلة جوهرية مرتبطة بتحديد

المسؤوليات، وفي هذا الصدد توصي اللجنة بما يلي:

لمناقشة مضمون التقرير وفق التوزيع الزمني المخصص لتدخلات الفرق والمجموعات، كما أقرته ندوة الرؤساء التي اجتمعت صباح هذا اليوم. وبطبيعة الحال، فإن تقرير اللجنة هو الآن رهن إشارة السيدات والسادة المستشارين لدى الفرق والمجموعات التي ينتمون إليها. شكرا لكم جميعا، ورفعت الجلسة.

السيد الرئيس:
شكرا لكم السيد مقرر اللجنة المحترم.
حضرات السيدات والسادة المستشارين،
كما أسلفت أذكر بأننا سنكون على موعد مع جلسة عامة يوم الأربعاء، بعد غد، على الساعة الحادية عشر صباحا، وهي الجلسة التي سنخصصها